

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وقد استمعت إلى بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، فيما يتعلق بغوام (٣٤) ،

وإذ تحييط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة والذي مؤداه أن اللجنة الغوامية لتقرير المصير ، التي عيّنت في شباط/فبراير ١٩٨٤ ، قد أنهت عملها في نص مشروع قانون الكمنولث ،

وإذ تحييط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة والذي ذكر فيه أن وزارة الدفاع قد أذنت بالتخلي عن حوالي ٢٠٠٠ هكتار من الأراضي التي كانت تحت سيطرتها ، وأنه من المتوقع أن تُسن تشريعات التخلي عن تلك الأراضي في وقت متأخر من عام ١٩٨٦ ،

وإذ تلاحظ الإمكانيات المتاحة لتنويع وتنمية اقتصاد الإقليم ، ومنها على سبيل المثال ، صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة ، وإذ تلاحظ بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة الذي يفيد بأن مشروع قانون الكمنولث يسعى لتعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة بين غوام والولايات المتحدة الأمريكية ،

وإذ تحييط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة بأن أحكام قانون الكمنولث المقترح سوف تسلّم بالهوية الثقافية المتميزة للشعب التشاموري ، وهم السكان الأصليون لغوام ،

وإذ تدرك ما لغوام من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاد الإقليم وزيادة تقويته بغية تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٩ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعّالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة ، وإذ ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد النظر ، خصوصاً في ضوء الاستفتاء العام المزمع إجراؤه في عام ١٩٨٧ والمشار إليه في الفقرة ٥ أدناه ،

الموارد والتصرف فيها وفي تحقيق السيطرة على تميمتها في المستقبل وفي مواصلة تلك السيطرة ؛

١٠ - تحثّ الدولة القائمة بالإدارة على السعي إلى الحصول ، في مجموعة منطقة البحر الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ، على مركز لحكومة الإقليم يماثل مركز الأقاليم التابعة الأخرى داخل المجموعة ؛

١١ - تكرر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة بأن تزيد تسير مشاركة جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ، ولاسيما في أجهزتها المركزية وفي المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ؛

١٢ - تحثّ الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتقيد تماماً بمقاصد ومبادئ الميثاق والإعلان وقرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة فيما يتعلق بالأنشطة والترتيبات العسكرية للدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ؛

١٣ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جُزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في وقت ملائم وبالتساو مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين .

#### الجلسة العامة ٥٢

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦

#### ٢٥/٤١ - مسألة غوام

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة غوام ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٣٣) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ، بما في ذلك بصفة خاصة قرارها ٤٢/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ،

(٣٤) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٣ ، الفقرات ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ .

(٣٣) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، الملحق رقم ٢٣ (A/41/23) ، الفصول الثالث والخامس والتاسع .

خطوات إضافية لتقوية اقتصاد الإقليم وتنويعه بغية تقليل تبعية الإقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالإدارة :

٩ - تكرر التأكيد على أن إحدى العقبات التي تعترض النمو الاقتصادي ، ولاسيما التنمية الزراعية ، ناشئة عن احتفاظ السلطات الاتحادية للولايات المتحدة بمساحات كبيرة من الأراضي ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تعمل بالتعاون مع حكومة الإقليم ، على التعجيل بنقل ملكية الأراضي إلى شعب الإقليم :

١٠ - تدعو الدولة القائمة بالإدارة إلى أن تدعم ما تتخذه حكومة الإقليم من تدابير ترمي إلى إزالة القيود التي تعترض النمو في مجالي الزراعة وصيد الأسماك على نطاق تجاري وإلى أن تكفل تنميتها إلى أقصى حد :

١١ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ تدابير فعّالة لصون وضمان حق شعب غوام في الموارد الطبيعية للإقليم بما في ذلك موارده البحرية داخل منطقتة الاقتصادية الخالصة وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجو من الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الإقليم :

١٢ - تعيد تأكيد أهمية بذل جهود متواصلة من جانب حكومة الإقليم بدعم من الدولة القائمة بالإدارة لتطوير لغة وثقافة الشعب التشاموري :

١٣ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين .

الجلسة العامة ٥٢

٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦

٢٦/٤١ - مسألة توكيلاو

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة توكيلاو ،

١ - توافق على الفصل المتعلق بغوام من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة<sup>(٢٤)</sup> :

٢ - تؤكد من جديد حق شعب غوام ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) :

٣ - تكرر تأكيد الرأي القائل بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال سرعة ممارسة شعب الإقليم لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على غوام :

٤ - تؤكد من جديد أهمية تنمية الوعي بين شعب غوام بالامكانيات المتاحة له فيما يتعلق بحقه في تقرير المصير ، وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة إلى أن تقوم ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، بالتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار وفقاً للرغبات المعلنة لشعب الإقليم :

٥ - تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة والذي مؤداه أنه إذا وافق الناخبون الغواميون على نص مشروع قانون الكمنولث الذي اقترحه للجنة القوامية لتقرير المصير في استفتاء عام يُزمع إجراؤه في عام ١٩٨٧ ، فسوف يرفع إلى كونغرس الولايات المتحدة للنظر فيه :

٦ - تؤكد من جديد اقتناعها الشديد بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الإقليم يمكن أن يشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ الإعلان وأنه من مسؤوليات الدولة القائمة بالإدارة أن تكفل ألا يعوق وجود هذه القواعد والمنشآت سكان الإقليم عن ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة :

٧ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على مواصلة اتخاذ جميع التدابير الضرورية لعدم توريث الإقليم في أية أعمال هجومية أو التدخل في شؤون الدول الأخرى وأن تمتثل امتثالاً كاملاً لمقاصد ومبادئ الميثاق والإعلان وقراراته ومقررات الجمعية العامة المنصلة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تتخذها الدول الاستعمارية في الأقاليم الخاضعة لإدارتها :

٨ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ، بموجب الميثاق ، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغوام ، وفي هذا الصدد ، تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ